

Distr.  
GENERAL

S/1998/524  
17 June 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

#### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١١٦٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الذي طلب فيه المجلس إليّ في جملة أمور، أن أقدم تقريراً بحلول ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وضع عملية السلام، مع توصيات أخرى بشأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وحجمها وهيكلها التنظيمي، أو بشأن متابعة وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، والتقديرات المنقحة لتكاليف وجود الأمم المتحدة. وهو يغطي التطورات التي حدثت منذ تقريرتي الأخير المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/333).

#### ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها ممثلي الخاص لأنغولا، السيد أليون بلوندين باي، خلال الفترة التي يشملها التقرير، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ إحدى آخر المهام الرئيسية المتبقية بموجب بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وهي تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الاستراتيجية الأربع أندولو، وبایلوندو، ومونغو، ونهاريا، التي ما زالت تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

٣ - ومن الجدير بالذكر أنه بمقتضى جدول ٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ الزمني المتفق عليه بين الحكومة ويونيتا، كان من المقرر أن تنشأ سلطة مركزية بحلول ١ نيسان/أبريل ١٩٩٨ في ثماني محليات، بما في ذلك في المناطق الأربع السالفة الذكر. وعشية هذا الموعد النهائي، أرسل زعيم اليونيتا، السيد جوناس سافيمبي، رسالة إلى الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس طلب فيها عقد مزيد من المشاورات بشأن عملية التطبيع التي ستجري في هذه المحليات. ورد الرئيس الأنغولي رداً إيجابياً وأوفد عضوين من أعضاء الحكومة إلى أندولو في ٨ نيسان/أبريل برد خطي يعرب فيه عن استعداداته لمناقشة الطرائق.

٤ - وبالرغم من أنه عقد في ٨ و ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ اجتماعان رفيعا المستوى للتحضير للمرحلة الفنية لعملية التطبيع في أندولو وبایلوندو بين ممثلي الحكومة واليونيتا، لم تتخذ أية تدابير ملموسة في ذلك الصدد. وذهب رأي اليونيتا بأن بسط نطاق إدارة الدولة في هذه المحليات سيستلزم مزيداً من الوقت لكي تتاح لها فرصة إجراء حملة توعية عامة بين مؤيديها، وطالب مرة أخرى بعقد مزيد من المناقشات. إلا أن الحكومة أصرت على أن تتقيد اليونيتا بتعهداتها السابقة.

٥ - وتم حتى الآن تطبيع إدارة الدولة في ٢٧٢ من المحليات من أصل العدد الكلي المستهدف وهو ٣٣٥. وإلى جانب المناطق الواقعة حول أندولو وبایلوندو، فإن التأخيرات في عملية التطبيع في المحليات الأخرى ترجع بالدرجة الأولى إلى صعوبات سوقية، بما في ذلك سوء حالة الهياكل الأساسية، فضلا عن وجود الألغام. بيد أنه لا بد من ملاحظة أن بعض المناطق التي استعيدت فيها السلطة المركزية مؤخرا ما زالت غير مستقرة، وعكس مسار عملية التطبيع في بعضها.

٦ - وقد عقد الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، دورة عادية للجنة المركزية في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، في حين عقدت اليونيتا اجتماعا للجنة السياسية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل لمناقشة حالة تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي غضون ذلك، اجتمع ممثلي الخاص، بالتعاون مع ممثلي دول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية) في عدة مناسبات مع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، وكذلك مع ممثلين آخرين للحكومة واليونيتا، بغية كسر جمود عملية السلام، الذي صاحبه تدهور خطير في الحالات العسكرية والأمنية.

٧ - وعلاوة على ذلك، قام ممثلي الخاص، في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، سعيًا منه لإعادة عملية السلام إلى مسارها، بعرض "خطة لحل الأزمة" على الحكومة واليونيتا تستهدف كسر الجمود الراهن. وتوخت الخطة، التي أيدتها الحكومة واليونيتا، وكذلك دول المراقبة في ١٩ أيار/مايو، التطبيع الكامل لإدارة الدولة بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٨ في المحليات الأربع السالفة الذكر، والتحقق الصارم من الوجود المدعى لعناصر اليونيتا في جميع أنحاء البلد، ووقف أعمال الدعاية العدائية في وسائط الإعلام الجماهيري التابعة للحكومة، ووضع حد لمضايقة أعضاء اليونيتا على أيدي الشرطة الوطنية الأنغولية. كما نصت الخطة على أنه إذا لم ينفذها أي من الطرفين، سيطلب إلى مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ التدابير الملائمة.

٨ - وفي محاولة للتماس الدعم الإقليمي لخطته، قام السيد باي بزيارة زامبيا وناميبيا وزمبابوي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو لإجراء مشاورات مع الرؤساء تشيلوبا ونوجوما وموغابي. وفي ٣٠ أيار/مايو، سافر السيد باي، مع ممثلي الرؤساء الثلاثة، بناء على طلب السيد سافيمبي، إلى أندولو لمناقشة حالة عملية السلام مع زعيم اليونيتا. وفي اليوم التالي، عاد نائب رئيس اليونيتا إلى لواندا لكي ينقل إلى السيد باي رسالة من السيد سافيمبي أشار فيها زعيم اليونيتا إلى أنه يؤيد عموما خطة ١٥ أيار/مايو، ولكنه عرض مقترحات جديدة تتضمن شروطا إضافية. وتوخت هذه المقترحات أن تقوم الأفرقة التقنية المشتركة بين الحكومة واليونيتا بعملها في المحليات الأربع في الفترة بين ١٧ و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وأن تجري عملية التطبيع الكامل لإدارة الدولة بحلول ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٩ - وازداد المناخ السياسي تعقدا عندما رفض ممثلو الحكومة علنا هذه التأخيرات الجديدة وحذروا من إمكانية اتخاذ إجراء ما لم تقم اليونيتا على الفور بتفكيك الهيكل العسكري الذي احتفظت به في تحد لبروتوكول لوساكا. كما هدد المتكلم باسم الحكومة بإعلان عدم مشروعية حزب اليونيتا لانتهاك الدستور وبإغلاق مقر اليونيتا الذي أنشئ في لواندا في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٠ - وفي تلك الأثناء، أقرت اللجنة المشتركة بأن الحكومة قد مارست مؤخرًا ضبط النفس على أرض الواقع في التعامل مع مؤيدي اليونيتا، وكذلك في وسائط الإعلام الجماهيري، ولكنها أعربت عن بالغ قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في بسط نطاق إدارة الدولة بسبب ما دأبت عليه اليونيتا من تعطيل.

١١ - وتعرض للتأخير أيضا عملية تحويل إذاعة فورغان إلى مرفق إذاعي غير حزبي وإنشاء "إذاعة دسبرتار" (اليقظة). واشتكت اليونيتا من الحملة الدعائية العدائية في وسائط الإعلام الجماهيري التي تسيطر عليها الحكومة، وألمحت إلى أنها قد تضطر إلى اتخاذ تدابير "انتقامية". وبالرغم من أن الحالة الإعلامية قد تحسنت إلى حد ما منذ ٢٠ أيار/مايو، فإن قيام وسائط الإعلام الحكومية بنشر ادعاءات غير محققة قد أسهم للأسف في فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين.

### ثالثا - الجوانب العسكرية والأمنية

١٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا خطيرا في الحالة الأمنية في مناطق مختلفة من أنغولا. وكادت الهجمات المسلحة التي تشن على القرى والسلطات الحكومية المحلية وموظفي الأمم المتحدة وسواهم من الموظفين الدوليين، تصبح بندا ثابتا في التقارير الواردة من البعثة. وتزايدت أيضا أعمال اللصوصية وتجددت أنشطة زرع الألغام وتحركات الجنود. وأسفرت الحوادث الأخيرة عن إزهاق كثير من الأرواح وتدمير الممتلكات وتشريد آلاف من المدنيين. وباتت هذه التطورات المثيرة للقلق تمس ثماني مقاطعات من مقاطعات أنغولا الثماني عشرة وتقوض بشكل خطير التقدم المحرز في عملية السلام.

١٣ - ورغم إنكار يونيتا المستمر مشاركتها في هذه الهجمات التي تبدو جيدة التخطيط دائما، إلا أنه من الجلي أن كثيرا منها ارتكبتها عناصر مسلحة لا تزال تحت سيطرتها المباشرة أو غير المباشرة. ففي ٢ أيار/مايو شن ٤٠٠ من العناصر المسلحة التابعة ليونيتا هجوما في منطقة قرية كاكولو (مقاطعة لواندا الجنوبية) أسفر عن مقتل عدة مدنيين. وفي اليوم ذاته مرت شاحنة أنغولية محملة بالركاب على لغم أرضي في طريق بمقاطعة بنگويلا، فانفجر اللغم، ووقعت الشاحنة في كمين نصبته مجموعة من العناصر المسلحة المجهولة. وأصبح حدوث مثل هذه الكمائن مسألة شبه يومية في كثير من أنحاء أنغولا. وفي ٤ أيار/مايو أصيب أحد أفراد منظمة "أطباء بلا حدود" إصابة بليغة في مقاطعة هويلا، بعد أن أطلقت عناصر مسلحة النار على سيارته التي كانت تبعيتها لإحدى المنظمات غير الحكومية مميزة بشكل واضح. وفي ١٠ أيار/مايو، تعرضت للهجوم الفرق الطبية الدولية التي تتخذ مقرا لها قرية فال دي لوج بمقاطعة أوجي، وسُرقت منها جميع مواد الإغاثة. وفي ٢٤ أيار/مايو تعرض للاعتداء والسرقة والحرق مركز تابع لمنظمة حكومية أخرى في مقاطعة بنگويلا.

١٤ - وأطلقت مجموعة من العناصر المسلحة مجهولة الهوية في ١٩ أيار/مايو نيرانها على سيارة دورية تابعة للبعثة في منطقة كالاندولا (بمقاطعة مالانغ) أسفرت عن سقوط عدة ضحايا، حيث قُتل أنغولي

وجرح مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة ومراقب تابع للشرطة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك تعرضت مواقع البعثة لضربات مباشرة في سياق عدد من الهجمات المرتكبة مؤخرا، لا سيما في مناطق نغوف، وشيكوما، وكابندا؛ وفي المناطق الأخرى التي ينتشر فيها موظفو الأمم المتحدة أصبح الموقف الأمني غاية في الدقة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، أخلت موقع فريق الأمم المتحدة في لواندا (مقاطعة مكسيكو) جراء تصاعد التوتر في المنطقة.

١٥ - وحسبما أفادت التقارير، تسعى عناصر يونيتا أحيانا إلى إعادة احتلال بلدات صغيرة ومحليات استراتيجية، بما في ذلك في مقاطعة لواندا الشمالية ولواندا الجنوبية وبنغويلا وهويلا، متذرعة غالبا بالمعاملة السيئة التي يلقتها مسؤولو يونيتا على يد الشرطة الوطنية الأنغولية. وقد هجر السكان المحليون والموظفون الحكوميون بعض المحليات التي أعيدت إدارة الدولة إليها مؤخرا، خشية هجمات عناصر يونيتا. وفوق ذلك، لا تزال أنشطة البعثة والوكالات الإنسانية تعوق بالقيود التي تفرضها يونيتا على حرية الحركة في بعض المناطق. وأفادت البعثة عن الانتكاسة التي شهدتها عملية تطبيع إدارة الدولة في أكثر من ٣٠ منطقة محلية، وتأكدت باعتراف الحكومة علنا بعودة عناصر ادعت أنها تنتمي إلى يونيتا إلى احتلال ١٧ من هذه المحليات.

١٦ - وفي ٢٦ أيار/مايو، عرض قائد القوة على اللجنة المشتركة تقريرا عن التحقق من نزع سلاح قوات يونيتا، انتهى فيه إلى أن عددا كبيرا من كوادرها لا يزال يحمل السلاح. ورغم أن هذه العناصر قد لا تكون جميعا تحت السيطرة المباشرة لقيادة يونيتا، إلا أن الهجمات التي تشنها ولا سيما في مقاطعات هوامبو وبنغويلا ولواندا الشمالية تجري بطريقة تنم عن الاحتراف وبأسلوب يدل على حسن التنسيق. وفي الوقت نفسه، أكدت البعثة وجود "جيوب" لجنود مسلحين تابعين ليونيتا موزوعين في تشكيلات في مقاطعات هويلا وأوجي وكوانزا الشمالية ومالانغ وبييه ولواندا الشمالية ولواندا الجنوبية. ومع ذلك يمكن أيضا إرجاع بعض أعمال العنف إلى عناصر معزولة تتصرف كرد فعل على مضايقات الشرطة الوطنية الأنغولية.

١٧ - من ناحية أخرى، يتعرض بعض مسؤولي يونيتا والمتعاطفين معها لكثير من أعمال العنف. وقد ادعت يونيتا أن سبعة من أعضائها قتلوا على يد القوات الأنغولية بالقرب من نيغيج في السادس والسابع من أيار/مايو. وفي حالات كثيرة ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت قتل موظفين محليين تابعين ليونيتا في مقاطعات كواندو كوبانغو، وكوانزا الشمالية ولواندا الشمالية، وتعرض أفراد يونيتا لمضايقات أكدت البعثة وقوعها، وهجر بعض ممثلي يونيتا مكاتبهم في بعض المناطق جراء اضطهاد حقيقي أو متصور من جانب الشرطة الوطنية الأنغولية.

١٨ - وفي الآونة الأخيرة، رصدت البعثة تحركات مختلفة للقوات المسلحة الأنغولية شملت مقاطعات مالانغ وأوجي وهوامبو ولواندا الشمالية ولواندا الجنوبية.

١٩ - وفي إثر الهجمات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة اضطرت البعثة الى تعليق دورياتها وتحقيقاتها لمدة أسبوعين في مقاطعات مالانغ وهوامبو وهويلا وبنغويلا. ومع التحسن الحاصل في الأحوال الأمنية، استأنضت البعثة أنشطة التحقق والدورية مصحوبة بتدابير أمنية أشد شملت التمتع بحماية القوات المتبقية في أنغولا التابعة للأمم المتحدة. غير أن القيود التي تفرضها يونيتا، والتعاون المفتقد دائما من جانب الحكومة ومسؤولي اتصال اليونيتا يبطئ وتيرة التحقيقات في مختلف المناطق في أنغولا.

٢٠ - وقد استؤنضت عملية إعادة الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة من أنغولا الى أوطانهم، حسب الطلب الوارد في الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١١٦٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل. وسُحبت بالفعل من أنغولا سرية المشاة الزامبية ومعها عدد محدود من الوحدات المشكلة وبعض عناصر الدعم العسكري. إلا أنه في ظل الحالة الأمنية الخطيرة في أنغولا، قررت أن أوقف لغاية نهاية حزيران/يونيه خفض أفراد الوحدات المشكلة. وتجري حاليا دراسة إمكانية مؤامة مفهوم العمليات للحالة الجديدة. وستقوم سرايا المشاة الثلاث المتبقية ووحدات الدعم الصغيرة بتوفير الحد الأدنى من الأمن لموظفي الأمم المتحدة وتقديم المساعدة لهم في مهام التحقق التي يجريها أفراد عسكريون ومراقبو شرطة غير مسلحين. وسوف تعمل سرايا المشاة من ستة قواعد عسكرية رئيسية تقع غالبا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وكما هو واضح لن تتوفر لها إلا قدرة محدودة للغاية للرد السريع. وفي الوقت الحاضر يتألف قوام البعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية من ٤١٤ جنديا ينتمون الى ثلاث سرايا للمشاة، و ٣٠٢ من أفراد الدعم العسكري (الطبي والجوي والسوقي والاتصالات) و ٣٩ من ضباط الأركان، و ٩٠ مراقبا عسكريا، و ٣٣٦ من مراقبي الشرطة.

#### رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

٢١ - واصل عنصر الشرطة المدنية في البعثة القيام، قدر استطاعته، بالمهام التي أوضحتها في تقريره المؤرخين ١٣ آذار/ مارس (S/1998/236، الفقرة ١٨) و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/333، الفقرة ١٥). ويرصد مراقبو الشرطة المدنية حياد الشرطة الوطنية الأنغولية، ويقومون بالتعاون مع عنصر حقوق الإنسان في البعثة بالتحقق من انتهاكات حقوق الإنسان وزيارة السجناء ومراكز الاعتقال، ويجري تسيير دوريات متواترة في محاولة للتأكد من حرية تنقل الأفراد والسلع. ويقوم مراقبو الشرطة المدنية أيضا برصد الترتيبات الأمنية الموضوعة لقادة يونيتا وخاصة في لواندا.

٢٢ - ويشكل تزايد عمليات قطع الطرق وانتشار الأسلحة في أيدي السكان المدنيين تهديدا رئيسيا للأمن في أنغولا. وقد دأبت الشرطة المدنية على حث الحكومة من أجل اتخاذ تدابير عاجلة لتجريد المدنيين من السلاح عملا ببروتوكول لوساكا. ورغم ادعاء الحكومة بأنها تواصل عملية نزع السلاح، إلا أن تعاونها مع البعثة لا يزال قاصرا. فالبعثة لا تفاد دائما عن عمليات التجريد من السلاح التي يبدو أنها تركز أساسا على المناطق الخاضعة سابقا لسيطرة يونيتا. وفي أغلب الأحيان تتعرض عمليات التحقق من حوادث قطع الطرق، بما فيها الهجمات على موظفي وممتلكات البعثة وعلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات

غير الحكومية، التي يجريها أفراد الشرطة المدنية، للتعويق جراء القيود وقلّة التعاون من جانب الحكومة ويونيتا سواء بسواء. وبالنسبة للبرنامج التدريبي للشرطة الوطنية الأنغولية، الذي يرمي إلى تدريبها على الممارسات والمعايير الشرطية المقبولة دولياً، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وحمايتها، قام القائد العام للشرطة الوطنية الأنغولية بتسمية موظفين كبار من أجل مناقشة طرائق هذا البرنامج مع البعثة.

#### خامساً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٣ - قامت شعبة حقوق الإنسان، في سياق أنشطتها الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان، بالعمل على نحو وثيق مع وزارة العدل في إعداد حلقتها الدراسية الوطنية الثانية بشأن "المواطن والعدالة"، وساعدت في إنشاء لجان محلية لحقوق الإنسان، لا سيما في محافظات أوغي ولوندا الجنوبية وبنغيلا وكواندو شوبانغو.

٢٤ - وقد نجم عن الأعمال العسكرية التي شنتها عناصر من يونيتا في الآونة الأخيرة حدوث تدهور شديد في بيئة حقوق الإنسان في البلد. وفي الوقت نفسه، واصلت بعض عناصر الشرطة الوطنية الأنغولية ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، لا سيما في مناطق أقيمت فيها سلطة الدولة في الآونة الأخيرة، وفي أثناء نزع سلاح السكان المدنيين. وشملت تلك الإساءات عمليات إعدام دون محاكمة وتعذيب واغتصاب واعتقال تعسفي واحتجاز. ونتيجة لانتشار الإفلات من العقاب لا تتم محاكمة معظم أتباع الحكومة ويونيتا الذين يرتكبون هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما عمل انعدام القدرة على الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا، وخاصة في محافظتي مالنجي وأوغي، على صعوبة مواصلة التحقيق في عمليات الإعدام دون محاكمة والتعذيب التي تتناقل التقارير وقوعها في تلك المناطق.

٢٥ - ولا يزال النظام القضائي يعاني من النقص الحاد في الموارد البشرية والمادية، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض حقوق المحتجزين للانتهاك الجسيم. ولذلك فعنصر حقوق الإنسان التابع للبعثة تقع عليه مهمة ذات أولوية هي أن يقوم، بالتنسيق مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، بتعزيز برنامج للمساعدة الرامية إلى تقوية المؤسسات القضائية الأنغولية. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٨، قام موظفون لشؤون حقوق الإنسان بزيارة السجون في محافظات بنغيلا وكواندو وكوبانغو وفي لواندا، وناقشوا مع السلطات المحلية أمر التدابير التي يمكن اتخاذها للتخفيف من قسوة أحوال الاحتجاز.

#### سادساً - الجوانب الإنسانية

##### ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

٢٦ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات الإنسانية تسجيل زيادة سريعة في عدد الأشخاص المشردين داخلياً نتيجة لزيادة مستوى انعدام الأمن، على ما جاء وصفه في الفرع ثالثاً أعلاه.

ورغم أن بعض هؤلاء الأشخاص المشردين داخليا قد عادوا في وقت سابق من هذا العام، فإن مجموع عددهم التقديري في أنغولا قد ارتفع إلى ما يربو على مليون شخص بسبب حالات التشرد التي وقعت في الآونة الأخيرة.

٢٧ - وفي ظل توتر مناخ الأمن، تعين على المنظمات الإنسانية العاملة في محافظات مالنجي وهامبو وبنغيلا وهويلا أن توقف أنشطتها مؤقتا وأن تسحب بعض موظفيها إلى عواصم المحافظات، في حين عكفت على استعراض خطط الطوارئ توطئة إلمكانية إخلاتهم. وفي الوقت ذاته، تقوم وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بمساعدة المنظمات الإنسانية على بناء القدرة على الاستجابة لزيادة مستوى انعدام الأمن. وريثما تتحسن الحالة الأمنية، فسيتوقف مؤقتا تقديم المساعدة الإنسانية على سبيل الأولوية دعما للعائدين وإعادة إدماجهم في بعض المناطق. ومع ذلك فإن تنفيذ بعض البرامج الإنسانية الأساسية سيستمر في محافظات بنغو وكوانزا الجنوبية وموكسيكو.

٢٨ - ونظرا لتدهور الأحوال الإنسانية في بضع محافظات، تعكف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حاليا على استعراض قدرتها على الاستجابة السريعة، وهي تواجه في الوقت ذاته مشاكل تمويل حادة. كما أن التمويل العاجل مطلوب لأنشطة مفضوية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة)، والمنظمة الدولية للهجرة (٣,٤ مليون دولار)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٢,٦ مليون دولار). وما لم ترد أموال إضافية قبل نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨، سيتعين على تلك المنظمات أن تقلل جذريا من أنشطتها في البلد. كما يحتاج الأمر إلى موارد إضافية على وجه الاستعجال لخدمات النقل الجوي التي يديرها برنامج الأغذية العالمي نيابة عن الوكالات الإنسانية العاملة في أنغولا.

٢٩ - وقد قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد سرجيو فييرا دل ميللو، بزيارة أنغولا في الفترة ما بين ١٨ و ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨، لتقديم مساندته لمجتمع المنظمات الإنسانية واستعراض دور وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية في الاستجابة للحالة الإنسانية الطارئة. وقد تشاور أيضا مع الحكومة بشأن السبل التي تستطيع بها استئناف الاضطلاع على نحو فعال بدور القيادة في الميدان الإنساني، وشجع المانحين على المساهمة في نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ١٩٩٨ الذي كانت الاستجابة له حتى الآن قليلة. وقد أحيطت الحكومة ويونيتا علما بأن تقديم المساعدة الإنسانية لفترة مطولة ليس مقبولا وبأن المانحين يمكن أن يتمللوا إذا لم يبد الطرفان توفر الإرادة السياسية لديهما لتحسين الأحوال الإنسانية السائدة. وقد طلب إلى الطرفين أيضا الإقلاع عن ممارسة زرع ألغام جديدة بطريقة عشوائية. وتم الإعراب عن عميق القلق بشأن سلامة الموظفين الميدانيين لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أثناء فترة خفض الأفراد العسكريين للبعثة. ونظرا لقلّة قدرة أنغولا على الاضطلاع بدور التنسيق في ميدان المساعدة الإنسانية، فإن الأمر يحتاج إلى تقديم الدعم الإنساني على وجه السرعة من جانب البلدان المانحة، وإلا فإن الخاسرين، كما هو الحال دائما، سيكونون هم سكان أنغولا الذين طالت معاناتهم.

## باء - التسريح وإعادة الإدماج

٣٠ - بدأت الأمم المتحدة إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن إنشاء الإطار الأولي لتسريح معوقي الحرب العسكريين التابعين للقوات المسلحة الأنغولية؛ ومن المتوقع أن تزود الحكومة الأمم المتحدة بالمعلومات اللازمة عن هذه الفئة من الجنود. وحسب الخطط القائمة، فإن الباب سيفتح أمام هذه الفئة الضعيفة للاستفادة من مشاريع إعادة الإدماج التي بدأت في إطار برنامج الحكومة الوطني لتسريح الأفراد العسكريين السابقين وإعادة إدماجهم، ومن معاش تقاعدي توفره الحكومة. وتشمل الفئة المستهدفة نحو ٦ ٠٠٠ شخص، وستحتاج إلى حوالي ٢,٥ مليون دولار لأنشطة التسريح ذات الصلة.

٣١ - وفيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين اجتماعيا واقتصاديا، فقد سجل برنامج تقديم المشورة وخدمات الإحالة منذ نهاية آذار/ مارس ١٩٩٨ ما يربو على ٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين المسرحين. وبحلول أوائل أيار/ مايو، كان برنامج الأغذية العالمي قد وزع أغذية على ما يربو على ٢٧ ٥٠٠ مستفيد. وساهم برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي في تدريب إخصائيين اجتماعيين وبدأ تنفيذ ما يربو على ١٥٠ مشروعا مختلفا ذات أثر سريع يستفيد منها ٥ ٠٠٠ شخص، وقدم التدريب المهني لـ ٦ ٠٠٠ مستفيد ووزع مجموعات أدوات حرفية على ٢ ٨٠٠ من الجنود المسرحين. على أن برنامج تقديم المشورة وخدمات الإحالة وبرنامج التدريب المهني اللذين يمولهما المجتمع الدولي يواجهان عجزا حادا في ميزانيتيهما يبلغ ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة.

## جيم - إزالة الألغام

٣٢ - تقوم منظمات غير حكومية دولية لإزالة الألغام بعمليات مسح في جميع أنحاء البلد ترمي إلى جمع معلومات عن مواقع المناطق المزروعة بالألغام. وقد شملت هذه العمليات حتى الآن ١٢ محافظة من المحافظات الـ ١٨. وفيما يتعلق بتحديد مناطق الألغام وتطهيرها، كانت الإنجازات محدودة، بالنظر إلى حجم البلد، والحالة الأمنية، وحدة مشكلة الألغام، ونقص الموارد المالية والبشرية. ويجري تنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يدعمه المعهد الوطني لإزالة الألغام، وذلك لوضع خرائط تشمل حقول الألغام التي تم التعرف عليها لتحديد تطهيرها مستقبلا. ويبدل المعهد الجهود أيضا لتحسين تنسيق جميع أنشطة إزالة الألغام في البلد. على أن برنامج إزالة الألغام الذي يدعمه البرنامج الإنمائي لا يزال يواجه قيودا مالية كبيرة. كما أن بعض المنظمات غير الحكومية لإزالة الألغام تواجه مشاكل مماثلة. ولذلك فإن التبرعات من جانب مجتمع المانحين مطلوبة على وجه السرعة لمواصلة هذه البرامج الحيوية.

## سابعا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٣٣ - تمر أنغولا بأزمة اقتصادية مماثلة لتلك التي شهدتها في عام ١٩٩٦، والتي أدت إلى أخذ الرئيس دوس سانتوس، بـ "برنامج الحياة الجديدة". وتتسم المشاكل الاقتصادية الكلية للبلد بالكساد، وزيادة معدل

التضخم، وارتفاع أسعار صرف العملة الأجنبية وتذبذبها، وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالأشكال الأخرى للنفقات الجارية عدا الأجور، والنقص الحاد في العملة الأجنبية من أجل المعاملات التجارية العادية، وكذلك عدم وجود استثمارات جديدة كلية في البلد. وقد تراكمت العوامل المشار إليها أعلاه من جراء عجز دائم في الميزانية.

٣٤ - وأثمرت الجهود الإيجابية للحكومة الأنغولية الرامية إلى خفض المعدلات المرتفعة للتضخم الشهري إلى حد كبير من خلال عدم سداد الحكومة للديون الداخلية. ولم تبلغ فقط أسعار السلع والخدمات للمستهلك المتوسط معدلات مرتفعة للغاية، ولكن من المحتمل أن يكون البلد مرة أخرى على عتبة حلقة مفرغة جديدة من التضخم. وتشير آخر المعلومات عن الأسعار إلى أن معدلات التضخم الشهري لشهري آذار/ مارس ونيسان/أبريل بلغت أكثر من ٥ في المائة، مما يمكن أن يؤدي إلى معدل سنوي للتضخم يتجاوز ٦٤ في المائة. وارتفعت مؤخرا أسعار صرف العملة الأجنبية في السوق الموازية، حيث تعمل أغلبية السكان والمشاريع التجارية، والتي يبلغ السعر الرسمي لصرف العملة فيها الضعف تقريبا، من ٤٠٠ ٠٠٠ كوانزا جديدة لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٥١٠ ٠٠٠ كوانزا جديدة.

٣٥ - وتفاقت المصاعب الاقتصادية الراهنة بسبب السعر المنخفض للنفط في السوق العالمية. وبالرغم من التوصل مؤخرا إلى المزيد من الاكتشافات النفطية، فإن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن تصبح الحقول النفطية الجديدة منتجة. وقد تترتب آثار خطيرة على انخفاض في السعر العالمي للنفط من ١٩ دولارا للبرميل إلى نحو ١١ دولارا، سواء بالنسبة للأداء الكلي للاقتصاد، وميزان المدفوعات، ومالية الحكومة. وفي ضوء الحالة الراهنة، فإنه من المحتمل أن يرتفع عجز الميزانية بالنسبة للنصف الأول من العام بصورة كبيرة. وفي الوقت الحالي، تقوم الحكومة فقط بدفع المرتبات. ولا يتوفر للموظفين المدنيين الدعم السوقي المناسب لأداء مهامهم اليومية. مما ينتج عنه عادة معدل منخفض للإنتاجية.

٣٦ - وأتاحت بعثة صندوق النقد الدولي التي أوفدت مؤخرا إلى أنغولا، والتي ضمت مسؤولين من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، الفرصة للحكومة والصندوق لتقييم الأداء الكلي للاقتصاد الأنغولي ومناقشة إمكانية وضع برنامج يخضع لرقابة الصندوق. وقبل إيفاد بعثة الصندوق، أوفد البنك الدولي بعثة مماثلة لتقييم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

#### ثامنا - الجوانب المالية

٣٧ - كما ذكر في تقرير المؤرخ ١٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ (A/52/799/Add.1)، فإن الميزانية المقترحة لاستمرار عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ يبلغ إجماليها ١٤٠,٨ مليون دولار. ورهنا بتقديم المزيد من التوصيات بشأن تواجد الأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، طلبت إلى الجمعية العامة اعتمادا مرحليا أوليا يبلغ إجماليه ٤٣,٦ مليون دولار، وهو ما يعادل معدلا شهريا يبلغ إجماليه ١٠,٩ مليون دولار، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأتمت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة استعراض طلبه ويتوقع أن تعتمد الجمعية العامة قرار التمويل قريبا.

٣٨ - ولذلك، وفي حالة صدور قرار من مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، كما وردت توصية بذلك في الفقرة ٤٤ أدناه، فإن تكاليف استمرار بعثة المراقبين خلال فترة التمديد ستقتصر على الاعتماد المرحلي الشهري المطلوب.

٣٩ - وحتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، للفترة من بداية البعثة وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ٨٩,٩ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ٨,٥٣٠ مليون دولار.

#### تاسعا - ملاحظات

٤٠ - منذ صدور تقريره الأخير، استمرت الحالة في أنغولا في التدهور بسرعة وأصبحت حرجية. ومن الواضح أن هذا التدهور يعزى، بالنسبة لمعظمه، إلى فشل الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في الوفاء بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وتنفيذ الخطة المتوازنة، والتي قدمها ممثلي الخاص إلى الطرفين في ١٥ أيار/مايو. وأدى استمرار المماطلة في بسط نطاق إدارة الدولة، والشروط الجديدة التي فرضتها يونيتا في هذا الصدد، إلى تقويض الثقة في التزام قيادتها بالسلام.

٤١ - ولا يمكن لبعض البيانات الأخيرة التي نسبت إلى السيد سافيمبي، سوى إلى زيادة القلق الشديد للمجتمع الدولي إزاء الحالة الراهنة في أنغولا، وهو نفس شعوري. وفي اجتماع عقد في بايلوندو في ٦ حزيران/يونيه، تردد أن زعيم يونيتا قال لمؤيديه إن فرض جزاءات إضافية سيعتبر بمثابة هجوم على يونيتا، وهو ما ينبغي أن تكون "مستعدة للرد عليه". ووفقا لبعض التقارير، فإن سافيمبي قال إنه كنتيجة لذلك، فإنه "لن يصبح في إمكانه"، تسليم بايلوندو وأندولو إلى الحكومة. وفي نفس الوقت، أعلن الرئيس دوس سانتوس، الذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي في ١٠ حزيران/يونيه، أنه لا يزال هناك احتمال لإنقاذ عملية السلام الأنغولية وفقا لبروتوكول لوساكا، وأن حكومته ستواصل العمل، حتى نهاية حزيران/يونيه مع المجتمع الدولي، سعيا إلى التوصل إلى تسوية سلمية.

٤٢ - ومن الواضح أن التطورات في أنغولا تبلغ حدا فاصلا حرجا. ويساورني الأمل في أن يشجع اعتماد قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ قيادة يونيتا على اتخاذ الخطوات الأخيرة الحاسمة لاستكمال عملية السلام والوفاء بالالتزام الذي تعهدت به بإرادتها الحرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ومن الواضح أن هذه الخطوات ستكون لصالح يونيتا، وستفتح الباب أمام مشاركتها الكاملة في الحياة

السياسية المقبلة لأنغولا. والتصرف خلافاً لذلك سيحرم أنغولا من فرصة أخرى للتوصل إلى سلام دائم، وهو ما يستحقه تماماً شعب أنغولا الذي عانى طويلاً.

٤٣ - ولهذا أضمت صوتي، إلى صوت مجلس الأمن، في توجيه ندائه القوي إلى يونيتا للتعاون مع الأمم المتحدة في بسط نطاق إدارة الدولة على الفور في سائر الإقليم الوطني، ولا سيما في المواقع الاستراتيجية الأربعة أندولو، وبایلوندو، ومونغو، ونهاريا. وأشعر أيضاً بقلق شديد إزاء احتفاظ يونيتا، فيما يبدو، بعدد كبير من الجنود، وأود أن أؤكد مجدداً اعتقادي بأن اختتام عملية السلام لن يكون ممكناً بدون تجريدنا الكامل من السلاح. وفي نفس الوقت، ينبغي لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية أن تمارس من جانبها ضبط النفس، وأن تتجنب القيام بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة تقويض عملية السلام. ولا حاجة بي إلى القول بأنني شديد الانزعاج لتدهور الأحوال الأمنية في أنغولا، وبأنني أستنكر أعمال العنف المرتكبة ضد أفراد وممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الذين يقدمون المساعدة إلى الشعب الأنغولي.

٤٤ - وتوقعاً بأن تحظى النداءات العاجلة للمجتمع الدولي بالاهتمام، فإنني أعتقد بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الشعب الأنغولي لاستعادة السلام والمصالحة الوطنية. وبناءً على ذلك، فإنني سأقوم، إذا ما جرى تنفيذ الطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٧٣ (١٩٩٨) على الوجه الأكمل، بالتوصية بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة شهرين، حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وبأن يجري الإبقاء على قوام البعثة بالمعدل الحالي، كما ورد وصفه في الفقرة ٢٠ أعلاه. وستواصل البعثة العمل على أساس الولاية والهيكل التنظيمي الوارد موجزهما في تقريرتي السابقتين إلى مجلس الأمن (S/1998/236 و S/1998/333). وستكون أيضاً على استعداد لتقديم الدعم، في حدود الوسائل الموجودة تحت تصرفها، لبسط نطاق إدارة الدولة بالكامل بما في ذلك أندولو، وبایلوندو، ومونغو، ونهاريا.

٤٥ - ومن ناحية أخرى، وفي حالة ما إذا أصبح من الواضح أنه لا توجد إرادة سياسية لاستكمال عملية السلام على وجه السرعة، فإنني أعتزم استئناف سحب قوات الأمم المتحدة وفقاً للقرار ١١٦٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، ووقف نشر مراقبي الشرطة الإضافيين في أنغولا، والذين يرمي تواجدهم إلى تعزيز الثقة بين الطرفين، وتدعيم نشر البعثة في جميع أنحاء البلد. وسيصبح من اللازم أيضاً في هذه الحالة إعادة النظر في مشاركة الأمم المتحدة في أنغولا.

٤٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص ولجميع أفراد البعثة، وكذلك لموظفي برامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما أبدوه من شجاعة وتفان في الاضطلاع بولايتهم للعمل الممتاز الذي قاموا به لإحلال السلام في أنغولا، بالرغم من الظروف الصعبة والخطرة في بعض الأحيان.

## المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا: المساهمات حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

| البلد                   | المراقبون العسكريون | مراقبو الشرطة المدنية | ضباط الأركان <sup>(١)</sup> | الجنود | المجموع الكلي |
|-------------------------|---------------------|-----------------------|-----------------------------|--------|---------------|
| الاتحاد الروسي          | ٣                   | --                    | ٣                           | ١٣٠    | ١٣٦           |
| الأردن                  | ٣                   | ٢٧                    | --                          | --     | ٣٠            |
| أوروغواي                | ٣                   | ٢٤                    | ٣                           | --     | ٣٠            |
| أوكرانيا                | ٣                   | ٥                     | ١                           | --     | ٩             |
| باكستان                 | ٣                   | --                    | ١(ب)                        | --     | ٤             |
| البرازيل                | ٤                   | ١٥                    | ٢                           | --     | ٢١            |
| البرتغال                | ٤                   | ٣٧                    | --                          | ١٧٢    | ٢١٣           |
| بلغاريا                 | ٣                   | ١٩                    | --                          | --     | ٢٢            |
| بنغلاديش                | ٣                   | ٢١                    | ١                           | --     | ٢٥            |
| بولندا                  | ٤                   | --                    | --                          | --     | ٤             |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | --                  | ٣                     | --                          | --     | ٢             |
| رومانيا                 | --                  | --                    | ٤                           | ١٣٨    | ١٤٢           |
| زامبيا                  | ٣                   | ٢٤                    | ٨                           | --     | ٣٥            |
| زمبابوي                 | ٣                   | ٢٢                    | ٥                           | --     | ٣٠            |
| سلوفاكيا                | ٣                   | --                    | --                          | --     | ٣             |
| السنگال                 | ٤                   | --                    | --                          | --     | ٤             |
| السويد                  | ٣                   | ٢٠                    | --                          | --     | ٢٣            |
| غانا                    | ٣                   | --                    | --                          | --     | ٣             |
| غينيا - بيساو           | ٢                   | ٤                     | --                          | --     | ٦             |
| فرنسا                   | ٣                   | --                    | --                          | --     | ٣             |
| الكونغو                 | ٢                   | --                    | --                          | --     | ٢             |
| كينيا                   | ٣                   | --                    | --                          | --     | ٣             |
| مالي                    | ٣                   | ١٩                    | --                          | --     | ٢٢            |
| ماليزيا                 | ٤                   | ٢٥                    | --                          | --     | ٢٩            |
| مصر                     | ٣                   | ١٩                    | ١                           | --     | ٢٣            |

| المجموع الكلي | الجنود | ضباط الأركان <sup>(١)</sup> | مراقبو الشرطة المدنية | المراقبون العسكريون | البلد     |
|---------------|--------|-----------------------------|-----------------------|---------------------|-----------|
| ١٤٠           | ١٣٨    | ٢                           | --                    | --                  | ناميبيا   |
| ٣             | --     | --                          | --                    | ٣                   | النرويج   |
| ٢٦            | --     | --                          | ٢٢                    | ٤                   | نيجيريا   |
| ٣             | --     | --                          | --                    | ٣                   | نيوزيلندا |
| ١٧٣           | ١٣٨    | ٨                           | ٢٢                    | ٥                   | الهند     |
| ١١            | --     | --                          | ٨                     | ٣                   | هنغاريا   |
| ١ ١٨١         | ٧١٦    | ٣٩                          | ٣٣٦                   | ٩٠                  | المجموع   |

(أ) يشمل الشرطة العسكرية.

(ب) اخصائي عسكري في مدرسة إزالة الألغام.

(الخريطة هنا)

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا  
الانتشار اعتباراً من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

-----